

قضية اليوم

لحظة الأمير سلمان «البنانية» انف



بين المستقبل والاشتراكي، وعندما نفوز في انتخابات 2013، وسنريح، نذهب إلى حكومة من لون واحد». وعندما بدأ جنبلاط أن محدثه لا يلتقط منه خلفيات حديثه، قال له بما معناه لنحتكم إلى الملك عبدالله، «ففي حال طلب مني أن أستقيل الآن من الحكومة، فسأفعل».

بعد رد فعل عسيري والسنيرة على خطاب بري في النبطية، فهم الحريري معاني حديث جنبلاط معه، وأدرك متأخراً أن زيارة الوزير علي حسن خليل، معاون بري، للسعودية ليست كما «علم واعتقد»، حين حصولها، بأنها خالية من أي معنى سياسي.

تفضي الوقائع الأنفة إلى أن الحريري منقطع عن واقع ما يجري. فمناوراته الأخيرة التي حاول فيها وضع عربية انتخابات رئاسة المجلس النيابي أمام حضان الانتخابات النيابية للضغط على بري، حققت نتائج عكسية، بدليل أن جفاهه لبري جعل السعودية تقدر أن السنيرة، وليس الحريري، هو الشخص الصالح للتواصل مع بري.

السنيرة في مقابل الحريري

وفي لقائه الأخير مع بري، أكد السنيرة «استمرار التواصل»، وهي العبارة التي تعبر عن ماهية دوره في هذه اللحظة، كمكلف من قبل السعودية بترجمة الانفتاح الجديد بينها وبين بري، وضمن هذا التواصل يحاول السنيرة ترميم دور له داخل المعادلة السعودية في لبنان، من خلال إظهار جدارة في إيجاد حلول لثلاثة أمور لبنانية، أكثر من مهمة محلياً وإقليمياً ودولياً: قانون الانتخاب، وغاز المتوسط، وضبط الأمن المذهبي تحت شعار النأي بالنفس.

وعند هذه النقطة تبدأ لحظة تنافس صامتة لأجندة الطموحات الشخصية بين السنيرة والحريري، ضمن سياق شخصيات 14 آذار السنينة، لنيل قصب اعتراف الرياض بها، كمتقدمة بين منساوين في تنفيذ تكتيكاتها السياسية في لبنان.

وتقول شخصية خليجية راصدة لهذا

أنه الوحيد الذي تلقى إشارة سعودية إلى ضرورة أن يكون على خط ذبذبات الإرهاصات الأولى للعلاقة المستعادة بين عين التينة والرياض، وأن يواكبها.

الحريري منقطع عن الواقع

قبل أيام قليلة من هذا التطور، كان النائب وليد جنبلاط يجالس الحريري في باريس. وكعادته استهل الحريري اللقاء بعتاب مريز، ثم طرح على جنبلاط فكرة لا يملها، وهي الاستقالة من الحكومة لحرمان 8 آذار من الإشراف على انتخابات صيف 2013. حاول جنبلاط إقناعه بأن مشروعه لإسقاط الحكومة الآن غير منطقي، وهو مغامرة أمنية وسياسية، وأن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي باق حتى نهاية العهد. واقترح جنبلاط بدلاً من كل ذلك «إنشاء تحالف، بيننا، بأجندة من بنود أخرى، تتضمن بناء جبهة سياسية ضد النسبية، وتحالفاً انتخابياً

بدأت السعودية مرحلة انفتاح على الطائفة الشيعية في المنطقة، خصوصاً في لبنان، عبر الرئيس نبيه بري، خشية «فايسبوك شيعي» في المنطقة الشرقية، وهو ما يسمى لحظة الأمير سلمان «البنانية»، فيما يحاول الرئيس سعد الحريري الحرتقة على هذا الانفتاح لانعدام دوره فيه لمصلحة فؤاد السنيرة المتقدم عليه سعودياً

بعد خطابه في النبطية لتنهئته على مضمونه. وأيضاً، كيف أن السنيرة تلاه في الاتصال، ما عنى أنه تعبير لبناني عن انفتاح السعودية على مضمونه. والأهم، هو أن السنيرة كان الوحيد الذي هنأ بري على خطابه، من بين كل زعماء السنة في لبنان، ما عنى

ناصر شرارة

بأسلوب القفز بالمظلات، استدرك رئيس كتلة «المستقبل» فؤاد السنيرة حيثية له في عملية الانفتاح المحسوب المتبادل بين السعودية ورئيس المجلس النيابي نبيه بري. وفي المحصلة، نجح السنيرة في حفظ دور له، داخل رهان كبير، وهو أن يكون الرقم «السنيني الإيجابي»، في اللحظة السعودية الراجحة في إنتاج شبكة أمان لبنانية تحول دون انفلات الاحتقان السنّي - الشيعي من عقاله، في حال احتدم الوضع أكثر في سوريا، أو في حال سقوط النظام، وتوقعها أنه قريب، وحصل رد فعل على ذلك من جانب حلفائه في لبنان.

لقد أفاد السنيرة من التصاق الرئيس سعد الحريري بجزء من سياسة السعودية التي تريد إسقاط الأسد بأي ثمن، وفي المقابل نأى بنفسه عن جزء آخر منها مروحة أهدافه أوسع، إذ يسعى، إضافة لدعم المعارضة السورية، إلى إعطاء الأولوية الأساسية لتحسين الوضع الداخلي للمملكة، وبناء صلات لخفض التوتر مع الشيعة في كل الدول العربية، لإشاعة مناخ في المنطقة يساعد جهود الحكم السعودي على قطع الطريق أمام إمكان حصول «فايسبوك شيعي» في السعودية.

لكن كيف تشابكت خيوط هذا السيناريو المركب ليصبح المشهد السياسي الآن محل «دينامية» حوار لإنتاج اعتدال لبناني، يجلس على المقعد الممثل للسعودية فيه السنيرة، وليس الحريري، قبالة بري؟

أمران يقفان وراء هذا التحول، بحسب قراءة خليجية. الأول، يسمى اصطلاحاً «لحظة الأمير سلمان» في السعودية. وهي مرحلة انفتاح مستجدة للأسرة المالكة على شيعة السعودية في المنطقة الشرقية. فالعلاقة بين الطرفين، خلال ولاية سلف سلمان الأمير نايف «المتشدد دينياً»، كانت مثقلة بانعدام الثقة. وبمجرد غياب الأخير عن المسرح، حدث، أقله، انفراج «نفسى» فيها، وزاد من مراكمته إيجاباً أن سلمان يتصرف بأنه عقلاني ومرن واحتوائي في نظرته إلى ملف الأزمة الشيعية في السعودية. زد على ذلك أنه لم يقطع شعرة معاوية مع وجهاء في المنطقة الشرقية.

الأمر الثاني عودة وزير الإعلام السعودي عبد العزيز خوجه، ولو من باب المساحة التخفيفية له من فسحة انشغالات الأمير بندر بالمف السوري والإيراني، إلى دائرة الأشخاص الذين أعاد الملك عبدالله تكييفهم بالعلاقة اللبنانية، انطلاقاً من أن حال العلاقة بين السنة والشيعية في لبنان تؤثر على العلاقة بين الحكم السعودي ومواطنيه الشيعية.

ومن وجهة نظر هذه القراءة، فإن الملك عبدالله، الذي يدير لعبة الإفادة من كل خيوط أجنحة الأسرة المالكة، مهتم بتعميم «لحظة الأمير سلمان» لتشمل علاقات المملكة بشيعة لبنان أيضاً، وعلاقات الأخيرين بشركائهم السنة اللبنانيين.

وتلفت هذه القراءة إلى المعنى السياسي لاتصال عسيري ببحري،

رهانات الحريري وأنياب المملكة

نقطة التفاؤل لدى مواكبي حوار بري - الرياض المستعاد تكمن في أنه ينطلق من الروحانية الإيجابية التي سادت لقاء جدة بين الرئيس الإيراني أحمددي نجاد والملك عبدالله. أما الرئيس سعد الحريري فيراهن على أن حوار بري ووزير الإعلام السعودي عبد العزيز خوجة ليس إلا سحابة صيف، وأن قراءة واقع العلاقة الإيرانية السعودية لا تبدأ من لقاء جدة، بل من مقاطعة الرياض للقاء الرباعية من أجل سوريا الذي دعت إليه طهران في القاهرة.

من المبكر التوقع إلى أين يصل الانفتاح السعودي الجديد، لكن الشخصية الخليجية تشير إلى نقطة يبدأ منها الانفتاح، وهي رؤية الأمير سلمان للاستراتيجية التي يجب أن تنتهجها الرياض في حمأة الأزمة السورية. وتعتبر عنها الواقعة الآتية: «بعد آخر فيتو روسي في مجلس الأمن لمصلحة الرئيس بشار الأسد، انفع الملك عبدالله، ودعا العالم إلى إنصاف المظلومين. وهنا شاع في كواليس المملكة أنه لأول مرة أصبحت للسياسة السعودية الخارجية أنياب مقاتلة. على الأثر أوضح سلمان لصحافيين موثوقين منه أنه يجب ألا يحتمل كلام سيدي الملك أكثر مما يقصده ضميره الحي، فنحن في السعودية لن نقاتل في سوريا، لأن أولوياتنا الآن محصورة في الاهتمام بأوضاعنا الداخلية وما يؤثر عليها، إقليمياً وخارجياً».

تقرير

المحكمة الدولية: الدفاع يتهم الحكومة

عن تسليم معلومات قد يستند الدفاع إليها لإثبات عدم شرعية إنشاء المحكمة وبراعة المتهمين الأربعة. ووجه يونغ وميترو رسائل إلى رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء ووزير العدل في آذار 2012، طالبين منهم تسليمهما وثائق تتعلق بالاتفاقية بين الأمم المتحدة ولبنان، التي أنشئت المحكمة الدولية على أساسها (أقرّ مجلس الأمن هذه الاتفاقية بموجب القرار 1757)، وطلب المحاميان من المسؤولين اللبنانيين معلومات عن أسد صبراً وإذا كانت هناك أي تأكيدات بأنه ما زال على قيد الحياة. وفي رسالة بعث بها المحاميان في 12 آذار 2012 إلى وزير العدل شكيب قرطباوي طلبا تزويدهما بمعلومات عن المفاوضات التي عقدت في بيروت بين مسؤولين من الأمم المتحدة ومسؤولين في وزارة العدل بشأن صياغة المادتين الأولى والثانية من نظام المحكمة. لم تستجب الوزارة؛ لأن الطلبات بنظرها ينبغي أن تحال عليها عبر مكتب الدفاع. لكن بعدما أحييت إليها الطلبات بواسطة مكتب الدفاع في 22 آذار وفي 4 و19

المواد التي استند إليها لإصدار قرار الاتهام، مانعاً المحامين من درسها والتشكيك في صحتها. وهو يسعى على ما يبدو إلى تأخير تسليمها إلى ابعده حدّ بعد أن قرّر القاضي دانيال فرانسين بدء المحاكمة في آذار 2013، إذ إن ذلك سيحرم الدفاع الوقت الكافي للتدقيق في كل ما استند إليه لإصدار قرار الاتهام.

وزارتان لا تتعاونان

استجابات الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ انطلاق التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام 2005 لطلبات لجنة التحقيق الدولية ومكتب المدعي العام في المحكمة الدولية. واستمرّ التعاون حتى بعد صدور القرار الاتهامي في 2011، وأسهم فيه وزراء غير محسوبين على فريق 14 آذار. أما اليوم، وفيما يستعدّ المحامون الثمانية لرّد الاتهامات التي وجهها دانيال بلمار إلى أربعة أشخاص منتسبين إلى حزب الله، تمتنع وزارتان على رأسهما وزيران محسوبان على قوى 8 آذار،

عمر نشابة

بدأت الجلسة العلنية التي دعا قاضي الإجراءات التمهيدية في المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري إلى انعقادها أمس في مقر المحكمة في لاهاي، وكانها مخصصة لعرض شكاوى محامي الدفاع من عدم تعاون السلطات اللبنانية ومكتب المدعي العام الدولي مع طلباتهم. فالمحامون انطوان قرقمانز وجون جونز (دفاعاً عن مصطفى بدر الدين) ويوجين اوسوليفان واميل عون (دفاعاً عن سليم عياش) وفينسان كورسيل لايروس وياسر حسن (دفاعاً عن حسين عيسى) ودايفد يونغ وغينايل ميترو (دفاعاً عن أسد صبرا) يواجهون عقبات تعترض تحضيرهم لدحض الاتهامات التي وجهها المدعي العام السابق بحق الرجال الأربعة في حزيران 2011. ومن بين تلك العقبات عدم تعاون السلطات اللبنانية مع طلبات تقدّم بها يونغ وميترو من وزارتي الاتصالات والعدل. أما مكتب المدعي العام نورمان فاريل فيتهمه الدفاع بإخفاء بعض من ملف

انعقدت أمس المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري في لاهاي في جلسة تمهيدية طرح خلالها فريق الدفاع عن المتهمين بعض هواجسه، متّهماً الحكومة اللبنانية بعدم التعاون والادعاء بتأخير تسليم كامل ملفّ المواد المؤيدة للاتهام